

أمام قاضي الإجراءات التمهيدية**STL-11-01/I**

رقم القضية

القاضي دانيال فرانسين

المودع لديه

السيد هرمان فون هايل

رئيس قلم المحكمة

28 تموز/يوليو 2011

تاريخ المستند

الإنكليزية

اللغة الأصلية

علني

نوع المستند

قرار بشأن طلب المدعي العام تعديل قرار عدم إعلان قرار الاتهام

مكتب المدعي العام:

السيد دانيال بلمار، MSM, Q.C

رئيس قلم المحكمة:

السيد هرمان فون هايل

[حتم المحكمة الخاصة بـلبنان]





أولاً - خلفية الإجراءات

1. في 28 حزيران/يونيو 2011، صدق قاضي الإجراءات التمهيدية لدى المحكمة الخاصة بلبنان (المشار إليهما في ما يلي باسم "قاضي الإجراءات التمهيدية" و"المحكمة" على الترتيب) قرار الاتهام في قضية الاعتداء الذي استهدف رفيق الحريري. وفي قرار التصديق، قرر قاضي الإجراءات التمهيدية أيضاً، بناءً على طلب المدعى العام، الإبقاء على سرية قرار الاتهام، والمواد المؤيدة له، وقرار تصدقه حتى تبلغ المتهمين أو حتى إشعار آخر، إلا لأغراض إحالته إلى السلطات اللبنانية المختصة أو إلى دول أخرى بمددها المدعى العام.
2. وفي 8 تموز/يوليو 2011، أصدر قاضي الإجراءات التمهيدية، بناءً على طلب المدعى العام، مذكرات توقيف دولية لكل متهم من المتهمين، وطلب الإبقاء على سريتها إلى حين تبلغها إلى المتهمين أو حتى إشعار آخر، إلا لأغراض إحالتها إلى سلطات الدولة المختصة. وأدان قاضي الإجراءات التمهيدية أيضاً للمدعى العام بأن يطلب إلى الانتر بول إصدار جميع أنواع النشرات بحق المتهمين، بما فيها النشرات الحمراء.
3. وفي 26 تموز/يوليو 2011، طلب المدعى العام إلى قاضي الإجراءات التمهيدية تعديل قراره بشأن سرية قرار الاتهام، والسماح بأن تنشر فوراً في منابر عامة، معلومات محددة عن سيرة كل متهم، ومعلومات أخرى عنه، وبخاصة على الموقع الإلكتروني للانتر بول.
4. وفي 27 تموز/يوليو 2011، قدم المدعى العام، بناءً على طلب قاضي الإجراءات التمهيدية، مذكرة إضافية يوضح فيه حوانب محددة من جوانب طلبه الذي قدمه في 26 تموز/يوليو 2011.
5. أما المعلومات التي تتعلق بكل متهم من المتهمين، والتي سعى المدعى العام في مذكريه المؤرختين في 26 و 27 تموز/يوليو 2011 إلى رفع السرية عنها، فتقتصر على ما يلي: (1) الاسم الكامل والألقاب؛ (2) تاريخ و محل الولادة، والجنسية، وآخر عنوان معروف له، واسم الأب، ورقم جواز السفر ورقم السجل؛ (3) والتهم الموجهة إليه؛ و(4) وصور فوتografية. أمّا بالنسبة إلى سائر مضمون قرار الاتهام والنسخ المؤهّة لكل متهم على حدة، فإن المدعى العام يرى أن الإعلان عنها قد يلحق الضرر بالتحقيقات الجارية، ويطلب الإبقاء على سريتها.



ثانياً - بيان الأسباب

6. عندما قرر قاضي الإجراءات التمهيدية الإبقاء على سرية قرار الاتهام والمواد المؤيدة له، رأى أن هذه السرية، وفقاً للمادة 74 من قواعد الإجراءات والإثبات (المشار إليها في ما يلي باسم "القواعد")، تبررها ضرورة اتخاذ كافة التدابير لضمان توقيف المتهمين، وتأمين سلامة التحقيقات الخارجية، وضمان حماية التهود.

7. وفي المذكرتين اللتين قدمهما في 26 و27 تموز/يوليو 2011، أشار المدعى العام، بعد التشاور مع النائب العام لدى محكمة التمييز اللبنانية، إلى أن رفع السرية عن معلومات محددة عن كل متهم لا يتعارض والقانون اللبناني فيما يتعلق بتنفيذ عمليات التوقيف، ولا يؤثر سلباً في الجهود الحالية التي توظفها السلطات اللبنانية لتوقيف المتهمين. ويؤكد المدعى العام أيضاً أن نشر المعلومات المطلوبة في مسابر عامة قد يزيد من احتمال إلقاء القبض على المتهمين في حال تعرف الجمهور على أي منهم.

8. وقاضي الإجراءات التمهيدية لا يرى أي أسباب تحول دون الموافقة على طلب المدعى العام إدخال تعديل جزئي على قرار الإبقاء على السرية، لأن المدعى العام، على ما يبدو، قد درس بدقة ما قد يحدثه الكشف عن هويات المتهمين ومعلومات شخصية عنهم، من آثار تطاول التحقيقات الخارجية وأي محاولة لتوقيف المتهمين.

9. وفيما يتعلق بما لا يشمله التعديل من أجزاء قرار الاتهام والنسخ الفردية الموجه منه الخاصة بكل متهم من المتهمين، فإن قاضي الإجراءات التمهيدية يرى أنه يبعي المحافظة على السرية في هذه المرحلة، وذلك بقدر ما يؤكد المدعى العام أن إعلامها من شأنه أن يضر بسير التحقيقات الخارجية.



10. وأخيراً، يرى قاضي الإجراءات التمهيدية أن الكشف عن المعلومات المحددة المطلوب أعلاه لا يمس حقوق المتهمين الذين ما زالت تفترض براءتهم.

ثالثاً - القرار

هذه الأسباب،

إن قاضي الإجراءات التمهيدية،

عملاً بالمادة 74 من القواعد،

يقرر رفع السرية عن أجزاء من قرار الإقامة والنسخ الفردية المموجة منه، وإعلان المعلومات التالية الخاصة بكل متهم من المتهمين:

(1) الاسم الكامل والألقاب؛

(2) المعلومات الشخصية التالية: تاريخ الولادة، والجنسية، و محل الولادة، وآخر عنوان معروف له، واسم الأب، ورقم جواز السفر ورقم السجل؛

(3) والتهم المرجحة إليه،

(4) وصور فوتوغرافية.

حرر باللغات الإنكليزية، والعربية، والفرنسية، والنسخة الإنكليزية هي النسخة ذات الحجية.
لإيدسدام، الثامن والعشرون من تموز/يوليو 2011.

[موقع]

القاضي دانيال فرانسين

قاضي الإجراءات التمهيدية



[ختم قاضي الإجراءات التمهيدية]

28 تموز/يوليو

[ختم المحكمة الخاصة بليبيان]